جامعة طرابلس
UNIVERSITY OF TRIPOLI
FACULTY OF ARTS
كلية الآداب

مجلّة كلية الآداب

دورية محكمة نصف سنوية – تصدر عن كلية الآداب – جامعة طرابلس

مجلة كلية الآداب - العدد التاسع والعشرون
يونيو
2017م

فهرس المحتويات

الافتتاحية

هيئة التحرير 9

1- **خطر العاميات على الفصحى**

د. ربيعة عبد السلام هندر 10

2- **الدليل في التحليل الإعرابي**

د. صلاح الحجاجي مروان 26

3- **الكاف بين الإفراد والتركيب ، أحكامها ، ومعانيها**

أ. لطفي الفيتوري العالم 54

4- **الشعر العربي بين الاستشهاد والاستئناس**

د. فاطمة محمد الأزهري 87

5- **المعيار الإحصائي في الأسلوبية**

د. هاجر محمد الجويلي 111

6- **أصول دعوة سيدنا نوح عليـه السلام كما جاءت في القرآن الكريم**

د. عبدالحميد مختار الضبع 148

7- **بيع المنافع المجردة**

د. مختار بشير العالم 168

8- **خيار البيع وأحكامه الشرعية**

د. الهادي المبروك سالم 195

الكاف بين الإفراد والتركيب

أحكامها ومعانيها

أ. لطفي الفيتوري العالم
كلية الآداب، جامعة طرابلس

مقدمة:

الحمد لله الذي كرمنا بالإنسانية وتفضل علينا بالعلم فعلمنا ما لم نكن نعلم، وأصلي وأسلم على من أمرنا بالصلاة والسلام عليه، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة، وأتم التسليم.

أما بعد؛ فهذا بحث يتناول بالدراسة صوت الكاف للوقوف على أدق أحوالها النحوية المختلفة: من ورودها حرفا أحاديا مفردا، أو حرفا مركبا عارضا، وتارة تكون اسما مبنيا، في محل رفع، أو نصب، أو جرّ -مرادفا للفظ: «مثل»، وأخرى تأتي حرفا أصليا خافضا بمعنى: «مثل» وليس مرادفا - على خلاف بين النحاة -كما سيأتي- وترد حرفا عاملا أصيلا فيتعلق بما قبله من الفعل أو ما في معناه، كما تأتي حرفا زائدا لا تعلق له بما قبله من الفعل أو ما في معناه.

ومجمل أحوالها: من المفردة والمركبة الأصيلة والزائدة؛ تدل على معان مختلفة.

وقد سلكت المنهج الوصفي في دراستي هذه، واقتضت طبيعة الدراسة تقسيم البحث بعد المقدمة إلى: تمهيد، وخمسة مطالب، وخاتمة بأهمّ النتائج، وفهرس بالمصادر والمراجع، وأسأل الله التوفيق والسداد.

تمهيد:

الكاف إحدى حروف الهجاء، وحركتها: الفتح، وترتيبها بين حروف الألفباء العربية: الثاني والعشرون، ورقمها في حساب الجمل في الترتيب الأبجدي: الأحد عشر. ومخرجها: بين أصل اللسان وبين اللهاة في أقصى الحلق، وصفاتها: صوت طبقي انفجاري، مهموس، مرقق، ولا تأتي حرفا زائدا في بنية الكلمة، ولا بدلا[1].

المطلب الأول- الكاف المفردة:

وهي الأصل، وتكون: «حرف خطاب لا محل لها من الإعراب»، و«ضميرا» (اسم) متصلا له محل من الإعراب، و «حرف جر» أصيلة وزائدة، خافضتين:

ويشتمل المطلب على ثلاث تقسيمات:

الأول - أن تكون حرف خطاب غير عامل:

وهي أن تأتي حرف معنى، لا محلّ من الإعراب، ويكون معناها دالا على أحوال الخطاب، و هي عندئذ تلحق عدة أشياء:

أ - أسماء الإشارة، مثل: ذاكَ، ذلكَ، ذلِكِ، وهنالكَ، وأولئكَ، وقد تصحبها اللام؛ لتدل على توسط بعد المشار أو بعده، وتفتح للمذكر، وتكسر للمؤنث، وتتصل بها علامة التثنية، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾[2]، وعلامة

(1) ينظر: علم الأصوات، د. حسام البهنساوي 77، وموسوعة الحروف في اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب 337.

(2) يوسف: 37.

جمع الذكور كقوله: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾[1]، وعلامة جمع الإناث، كقوله: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[2].

ب - الضمائر المنفصلة الواقعة محل نصب، وهي: «إيَّاكَ» ومكرراته، إفرادًا، وتثنية، وجمعا، وتذكيرا، وتأنيثا، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[3]، وللنحاة في إعرابه مذاهب[4].

ج - بعض أسماء الأفعال، نحو: «رُوَيْدَكَ زَيْدًا»، «حَيَّهَلَكَ».

د-«أَرَأَيْتَ»، التي بمعنى «أَخْبِرْنِي»، نحو: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[5]، بإعراب التاء فاعلا لـ«أرى»، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب، على رأي سيبويه، وابن جني، ومن وافقهما[6].

(1) الأنعام: 95.

(2) يوسف: 32. وينظر: موسوعة الحروف في اللغة العربية، د إميل بديع يعقوب 341.

(3) الفاتحة: 5.

(4) تنظر الأوجه الإعرابية في: موسوعة الحروف العربية 342.

(5) الإسراء: 62.وينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، أ د الخراط 621/2، وقد ورد في معنى الاحتناك في موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي 16/1: «قولان: أحدهما - أنّه عبارة عن الأخذ بالكليّة، يقال: احتنك فلان ما عند فلان من مال، إذا استقصاه وأخذه بالكليّة، واحتنك الجراد الزرع، إذا أكله بالكلية. والثاني- أنّه من قول العرب: حنّك الدابّة يحنّكها، ، إذا جعل في حنكها الأسفل حبلا يقودها به».

(6) ويرى الفراء العكس؛ وهو أن الكاف هو الفاعل، والتاء حرف خطاب. قال ابن جني بعد أن عدد مداخل كاف الخطاب: «وكاف قوله عز اسمه: [وذكر الآية ثم قال]: فهذه الكاف في هذه المواضع كلها حرف يفيد الخطاب؛ وليست باسم، والدلالة على ذلك: أن الكاف لو كانت في ذلك ونحوه من أسماء الإشارة، نحو: تلك، وأولئك، اسما، لم تخل من أن تكون مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، فلا يجوز أن تكون مرفوعة؛ لأن الكاف ليست من ضمير المرفوع، ولا يجوز أيضا أن تكون منصوبة؛ لأنك إذا قلت: «ذَلِكَ زَيْدٌ»؛ فلا ناصب هنا للكاف، ولا يجوز أيضا أن تكون مجرورة؛ لأن الجر إنما هو في كلامهم من أحد وجهين: إما بحرف جر، وإما بإضافة اسم، ولا حرف جر هنا، ولا يجوز أيضا أن يضاف اسم الإشارة من قبل أن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف، وأسماء الإشارة معارف كلها ... ولأجل ما ذكرناه أيضا لم تجز إضافة الأسماء المضمرة؛ لأنها لا تكون إلا معارف» سر صناعة الإعراب 317/1. ورجح ابن هشام قول سيبويه فقال: «وهو الصحيح» المغني 340، المقتضب للمبرد 40/1.

هـ- بعض الأفعال، كـ: نِعْمَ، بِئْسَ، لَيْسَ، أَبْصَرَ، ويعد اتصالها بها قليلا جدا، نحو: «نِعْمَكَ الطَّالِبُ خَالِدٌ»، و«بِئْسَكَ الطَّالِبُ سَعِيدُ»، و«ولَيْسَكَ عَمْرٌ حاضرًا»، و«أَبْصَرْتُكَ زَيْدًا»[1].

و- بعض الحروف: بَلَى، و كَلَّا ، وهو قليل، نحو: بَلَاكَ، وكَلَّاكَ[2].

الثاني– أن تكون (ضميرا متصلا) معمولا لعامل قبله، له محل من الإعراب:

وذلك إذا وقع ضمير نصب مبنيا، في محل نصب: مفعولا به، نحو: «جِئْتُكَ»، أو في محل جر بـ«مِنْ» أو «عَلَىٰ»، نحو: «مِنْكَ السَّلَامُ، عَلَيْكَ الْأَمَانُ»، أو بإضافته إلىٰ اسم قبله، نحو قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾[3]، أو أن يقع اسما لأحد الحروف الناسخة المشبَّهة بالفعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾[4].

الثالث- أن تكون حرف جر مختصا بالاسم الظاهر، أو اسما غير عامل:

الكاف: تكون حرفا، واسما، فـ«تكون فِي موضعٍ حرفا لَا غير ...، وَتَكون فِي مَوضِع اسْما لَا غير»[5].

ولم يختلف النحاة في حرفية الكاف المفردة؛ بل أجمعوا علىٰ أنها من الحروف المحدثة أثر الجر في الاسم الواقع بعدها، والخلاف منحصر في الكاف إن كانت معمولة لما قبلها، أو كانت: بمعنى: «مثل»، أو دخلت على لفظ مثل، وهنا نشأ التساؤل الآتي: هل هي حرف لفظا ومعنى؟ أوهي اسم لفظا ومعنى؟ وهل هي باقية علىٰ عمل الجر إن وليها اسم مفرد، أو وليتها جملة، وهل ذلك في السعة أو

(1) موسوعة الحروف إميل يعقوب 342.

(2) المصدر نفسه 343.

(3) الأعلى: 1.

(4) طه: 68.

(5) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري 361/1.

الضرورة، أو كلتيهما؟

ويشتمل هذا المطلب على تقسيمين:

أ- أن تكون حرف جر أصليًّا:

استدل النحاة على حرفيته سواء أكان أصليا أم زائدا: أنه وضع على حرف واحد، والاسم وضع على ثلاثة، ويقع صدرا للصلة مع مجروره من غير نُكر، والأسماء لا تقع، ويأتي زائدا، والأسماء لا تزاد[1].

قال الرضي: «ودليل حرفيته: وقوعه صلة في نحو: جَاءَنِي الَّذِي كَزَيْدٍ، فهو مثل: الَّذِي فِي الدَّارِ؛ فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون بمعنى: الْمِثْلِ، والمبتدأ محذوف؟ أي: الذي هو كزيدٍ؛ أي: مثل زيدٍ. قلت: قد تقدم في باب الموصولات: أن حذف المبتدأ في صلة غير «أي» - إذا لم تطل - في غاية القلة، واستعمال نحو: الذي كزيد: شائع كثير»[2].

و«هي من حروف الجر المختصة بالدخول على الاسم الظاهر وحده»[3].

ولا تختص بظاهر بعينه، وتقع أصيلة، وعملها جر آخر الاسم الذي يليها في الاختيار، نحو: نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[4]، وتتعلق بالفعل الذي قبلها أو مناب منابه[5].

وهي مثل: «حتّى» فكما استغني في الغاية عن المضمر بـ«إلى» عن حتى، استغني في التشبيه مع المضمر بـ«مثل» عن الكاف؛ إلا أن الكاف خالفت

(1) ينظر: الجنى الداني 78.

(2) شرحه على الكافية 323/4

(3) شرح التسهيل 169/3.

(4) يس: 39.

(5) ينظر: النحو الوافي، لعباس حسن 515/1.

أصلها في بعض الكلام -لخفتها- فجرت ضمير الغائب المتصل»[1].

ويعد جرها له ضرورة، خلافا للمبرد[2]، لأن دخوله يفضي إلى اجتماع كافين؛ إذا كان المشبه به كاف الخطاب، فاطرد المنع في الجميع. ومن جرها لضمير الغائب المتصل قول الشنفَرَى[3]:

لَئِنْ كَانَ مِنْ جِنٍّ لَأَبْرَحَ طَارِقًا وَإِنْ كَانَ إِنْسَانًا مَا كَهَا الْإِنْسُ يَفْعَلُ.

أي: ما مثلها الإنس يفعل[4].

وكما في قول الشاعر[5]:

فَلاَ تَرَى بَعْلًا وَلاَ حَلاَئِلَا كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إِلاَّ حَاظِلَا.

وجرها لضمير الغائب المتصل عند سيبويه قبيح، والسبب: «أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله، فالكاف في موضع: «مثل»، فإذا أضمرت ما بعدها، وجب أن تأتي بـ: «مثل»»[6].

وأبو العباس المبرد -فيما حكى عنه علي بن سليمان[7]- يجيز جرها لضمير الغائب المتصل لغير ضرورة، ويعد ذلك قياسا، ويعلل ذلك بقوله: «لأن المضمر

(1) شرح التسهيل 169/3.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية 326/4.

(3) البيت من الطويل، للشنفرى من لاميته، في: شرح التسهيل 169/3، الدرر 68/2، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 3000/6. باختلاف في الرواية.

(4) ينظر شرح التسهيل 169/3.

(5) البيت من مشطور الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، في ديوانه 128، الكتاب لسيبويه 384/2، شواهد الشعر في كتاب سيبويه 202، 456، وبلا نسبة في عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك 269/1، أوضح المسالك: 125/2، المسائل العسكرية الفارسي 137. ويروى: «فلا أَرَى ...»، انظر المقرب، لابن عصفور 194/1.

(6) أوضح المسالك رواية عن النحاس 125/1. وينظر: شرح أبيات سيبويه 120/4.

(7) هو الأخفش الصغير، ت: 315 هـ. ينظر: الوافي بالوفيات 406/6، 407، والأعلام 291/4.

عقيب المظهر قد نطقت به العرب»[1].

وقد أجاز بعض النحويين أيضا دخولها على ضمير الرفع، وعلى ضمير النصب في الشعر في نحو: «أنَا كَأَنْتَ، وأَنَا كَإِيَّاكَ» مخالفة لاختصاصها[2].

ومن دخولها على الضمير المنصوب المنفصل في الشعر[3]:

فَأَجْمِلْ وَأَحْسِنْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرُ.

ومن دخولها على ضمير المخاطب المرفوع[4]:

قُلْتُ إِنِّي كَأَنْتَ ثَمَّتَ لَمَّا شَبَّتِ الْحَرْبُ خُضْتهَا وَكَعَعْتَا.

ب – أن تقع حرف جرّ زائدًا:

وهي التي تزاد لغرض التوكيد، ولا تتعلق بالفعل الذي قبلها ولا ما في معناه، ويتعين حينئذ أن تكون حرفا جارّا للظاهر بعده، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[5]. وسيأتي مزيد تفصيل عند ذكر معانيها.

2– أن تكون اسما مرادفا لـ للفظ: «مِثْل» مبنيا مضافا، وما بعدها مضاف إليه:

من الاستعمالات القياسية خروج الكاف من الحرفية إلى الاسمية لداع من الدواعي، فتمسي اسما مبنيا مرادفة لـ«مثل» لفظا ومعنى، معمولة في محلّ: رفع،

(1) أوضح المسالك رواية عن النحاس، 125/1. وينظر: شرح أبيات سيبويه 120/4.

(2) المصدر نفسه 125/1. وينظر: شرح أبيات سيبويه 120/4.

(3) البيت من الطويل، ولا يعرف قائله، وهو في شرح التسهيل 170/3، شرح الرضي على الكافية 326/4، الدرر 71/2، اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ 248/1.

(4) البيت من الخفيف، بلا نسبة في شرح التسهيل 169/3، التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان 256/11، الدرر 70/2، المعجم المفصل في شواهد العربية، د إميل يعقوب 253/3.

(5) الشورى: 11.

أو نصب، أو جرّ، وفق الموقع الإعرابي الذي تقتضيه الجملة، فتعرب مضافا، وما بعدها مضاف إليه[1].

واختلف النحاة في وقوعها اسما في الكلام، منهم من خصها بالاسمية، كأبي جعفر بن مضاء الذي ذهب إلى أنها: «اسم أبدا؛ لأنها بمعنى: «مِثْل»، وما هو بمعنى اسم، فهو اسم»[2]. ومنهم من ذهب إلى أنها لا تقع إلا في ضرورة الشعر كسيبويه والمحققين من النحاة[3]. وهناك من أجاز اسميتها على السعة في الشعر والنثر كالأخفش، وأبي علي الفارسي، وابن مالك[4].

وقد أورد أبو حيان هذا الخلاف فقال: « ... فذهب الأخفش والفارسي، في ظاهر قوله، وتبعهما ابن مالك على أنها تكون اسما في الكلام، وقد كثر جرها بالحرف: «الباء»، «عَلَى»، «عَنْ»، وأضيف إليها، وأسند إليها: فاعلة، ومبتدأة، ومفعولة؛ لكن كل هذا في الشعر، وذهب سيبويه إلى أن استعماله اسما؛ إنما يجوز في الشعر»[5]. قال السيوطي: «وتقع اسما مرادفة لـ«مثل»»[6]. وتتعين اسميتها إذا انجرت إما: بالحرف، كقول الشاعر:[7]

(1) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن 516/2، شرح الرضي 323/4، 324، همع الهوامع للسيوطي 197/4، 198.

(2) همع الهوامع 199/4.

(3) قال سيبويه: «ومثل ذلك: أنت كعبد الله، كأنه يقول: أنت كعبد الله، أي: أنت في حال كعبد الله ... إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة: «مثل»». الكتاب 408/1.

(4) ينظر: جامع الدروس العربية 182/3، 183.

(5) ارتشاف الضرب لأبي حيان 1713/4. وتنظر المذاهب في: شرح التسهيل لابن مالك 170/3، 171، شرح الرضي 324/4.

(6) الهمع للسيوطي 197/4.

(7) الرجز للعجاج وهو في شرح المفصل لابن يعيش 44/8، شرح الرضي 324/4، الجنى الداني للمرادي 82/1، شرح شواهد المغني للسيوطي 503، 504: وفيه: «المنهمّ بتشديد الميم: الذائب. يصف نسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة. والبيت استشهد به على وقوع الكاف اسما بمعنى: مثل؛ بدليل دخول حرف الجر عليها».

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ.

وإما بالإضافة، كقول القائل[1]:

تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبُّ كَالْبَدْرِ، لاَ، بَلْ فَاقَ حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبَّا.

وكذلك إذا ارتفعت على الفاعلية، نحو قول الشاعر[2]:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ.

فالكاف بمعنى: مثل، مرفوع على الفاعلية ورافعه: يَنْهَى، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط مثلُ الطَّعْنِ.

أو ارتفعت على الابتداء نحو[3]:

بِنَا كَالْجَوَى مِمَّا نَخَافُ وَقَدْ نَرَى شِفَاءَ الْقُلُوبِ الصَّادِيَاتِ الْحَوَائِمِ.

أو ارتفعت اسما لـ«كَانَ» كقول الشاعر[4]:

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ فَضْلًا لِغَيْرِكَ مَا أَتَتْكَ رَسَائِلِي.

(1) البيت من الخفيف ولا يعرف قائله، وهو في شرح التسهيل 170/3، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان 263/11، المغني 238، 239، المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل 277/2، همع الهوامع 195/4، 196.، الدرر اللوامع للشنقيطي 28/2.

(2) البيت من البسيط، للأعشى، ميمون بن قيس، من لاميته المشهورة التي صدرها:
وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ.
وهو في: المقتضب للمبرد 141/4، شرح المفصل لابن يعيش 43/8، التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان 464/11، سر الصناعة لابن جني 292/1، المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي 242.

(3) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه 624/1، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 171/3، الجنى الداني للمرادي 83، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 3001/6، و«جوى: الجَوَى: مقصور: كل داءٍ يأخذُ في البطن لا يستمرأُ معه الطعام، [يقال]: رجلٌ جوٍ، وامرأة جَوِيَّةٌ، مخفّفة». العين، للخليل 196/6. والصاديات: العطاش. والحوائم: التي تحوم حول الماء.». ينظر: الدرر اللوامع، للشنقيطي 74/2.

(4) البيت من الكامل، لجميل بثينة، في ديوانه 92، جميع دواوين الشعر على مر العصور 79/13، شرح التسهيل، لابن مالك 171/3، الدر للشنقيطي 29/2.

أو نصبت على المفعولية، نحو قول الشاعر[1]:

لَا يَبَرْمَوْنَ إِذَا مَا الْأُفْقُ جَلَّلَهُ بَرْدُ الشِّتَاءِ مِنَ الْأَمْحَالِ كَالْأَدَمِ.

ويشهد للأخفش، وأبي علي الفارسي، وابن مالك[2] الذين أجازوا ورودها اسما في الشعر والنثر قوله تعالى: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[3]. أي: مثل هيئة الطير. قال الغلاييني: «أي مثلَ هيئةِ الطير. فالكاف اسمٌ بمعنى: «مثل»، وهي في محلّ نصبٍ على أنها مفعولٌ به لأخلُقُ. والضميرُ في «فيه» يعود على هذه الكاف الاسميّة، لأنَّ مدلولها مُذكَّرٌ وهو «مِثل». ولو لم تُجعل الكاف هنا بمعنى: «مِثل» [لبقي][4] الضميُر بلا مرجع؛ لأنهُ لا يجوزُ أن يعود إلى «الطَّير»؛ لأن النفخ ليس في الطير نفسه، وإنما هو فيما يُشبهُهُ، ولا على هيئة، لأنها مؤنثة. وقد أعاد الضمير على الهيئة، في سورة المائدة، وهو قولهُ تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾[5]»[6].

وتقع الكاف الاسمية بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى فتعرب نعتا لمصدر، أو حالا إن كانت مركبة مع «ما»، ويحتمل الوجهين قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾[7]. قال ابن هشام: «فإن قدرته

(1) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، في ديوانه 81/1، دواوين الشعر العربي عٰلى مر العصور 129/9، حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة 51، الدرر للشنقيطي 75/2، وفيه: «استشهد به علىٰ مجيء الكاف مفعولة، قال: وذلك في الشعر كثير جدا، ولم يرد في النثر فاختص به. ولا يبرمون: أي: لا يكونون أبيراما: جمع بَرَمٍ: وهو من لا يدخل مع القوم في الميسر. وقيل: لا يبرمون: اي: لا يضجرون من الناس».

(2) ينظر: جامع الدروس العربية 182/3، 183.

(3) آل عمران: 49.

(4) سقط من النص المنقول.

(5) من الآية 110.

(6) جامع الدروس العربية 182/3، 183.

(7) الأنبياء: 104.

نعتا لمصدر، فهو إما معمول لـ: ﴿نُعِيدُهُ﴾، أي: نعيد أول خلق إعادةً مثل ما بدأناه، أو لـ: ﴿نَطْوِي﴾، أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل، وإن قدرته حالا، فذو الحال مفعول: ﴿نُعِيدُهُ﴾، أي: نعيده مما ثلا للذي بدأنا»[1].

وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي أن الكاف الاسمية التي بمعنى: «مثل» تقع أيضا في الاختيار كثيرا، وليست مقصورة على الضرورة الشعرية، وعللا ذلك بكثرة السماع[2]. وخالف أبو حيان فذهب إلى أنها تقع في الاختيار قليلا، وذلك لكثرة ورودها: معمولة في مواقع إعرابية مختلفة، وهو شأن الأسماء المتصرفة[3]. وقال قوم إذا وقعت زائدة فهي اسم[4]. وهذا الرأي لا ترتضيه الأكثرية؛ لأن الأصل في الأسماء أن تبنى على ثلاثة أحرف فصاعدا؛ إلا ما أصابه حذف أو شذوذ، وشأن الحروف أن تبنى على حرف واحد، والأسماء لا تزاد في الكلام، بينما تزاد الحروف، وهذا ينطبق على الكاف إذا اعتبرت حرفا، لا اسما، كما أن زيادة الأسماء لم تثبت[5].

المطلب الثاني - الكاف المركبة:

وتلفظ: «كما»، وتكون لفظا مركبا من الكاف الجارة، و«ما» الاسمية أو الحرفية. وذهب المالقي إلى أن «كما» تأتي غير مركبة، واعترض عليه المرادي[6].

«فَمَا اللاحقة للكاف عِنْد الْبَصرِيين ثَلَاثَة أَقسَام على خلاف فِيهَا: مَصْدَرِيَّة، وموصولة، وكافة»[7].

(1) المغني لابن هشام 236، 237.

(2) ينظر: الهمع 451/2.

(3) ينظر: المصدر نفسه 451/2.

(4) ينظر: االهمع 451/2.

(5) ينظر: المصدر نفسه 451/2.

(6) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 173/3، 174 9، ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1714/4، 1715.

(7) خزانة الأدب 206/10.

ومن النحاة من يرى أنها خرجت من اختصاصها بالجر إلى نصب الفعل بعدها وأن أصلها: «كَيْمَا» اتصلت بها «ما»[1].

قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن «كَمْ» مركبة. وذهب البصريون إلى أنها مفردة ... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومَنْ تمسك بالأصل خرج عن عُهْدَة المطالبة بالدليل، ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ... وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن الأصل في «كم» «ما» زيدت عليها الكاف، قلنا: لا نسلم؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى ...»[2].

ويشتمل المطلب على ثلاثة تقسيمات:

الأول- تركيب الكاف مع «ما» الاسمية: المصدرية أو الموصولة أو الحرفية الكافة:

فـ«ما»: إما اسم فتكون: مصدرية، مثل: «بَحَثَ فِي الْمَسْأَلَةِ كَمَا بَحَثْتَ»، أي: كبحثك، أو موصوليَّة كـ«قَوْلهم: «كُنْ كَمَا أَنْت»»[3].

وإما: حرف، فهي الكافة للكاف عن الجر، ويعد التركيب معها صورة عارضة لها، تكفها عن العمل في الغالب، وتهيئها للدخول على الجمل الاسمية أو الفعلية، في نحو قول الشاعر[4]:

وأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ.

(1) ينظر: أوضح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، للمرادي 3 1233.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 243/1، 244، 245، و بعدها مسألة: 40: [كم مركبة أو مفردة].

(3) خزانة الأدب 206/10.

(4) البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم، في شرح التسهيل، لابن مالك 171/3، 172، شرح شواهد المغني، للسيوطي 501/1، 502، ويروى فيه: لكالنَّشْوان. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 3010/6، ولقيس بن زهير في الخزانة 206/10، 208.النَّشوة: السُكر، نَشِيَ من الشراب ينشَى نَشوا ونَشوة وانتشى: سكر، فهو نَشوانُ ونَشيانُ، وهو الذى قارب السكر ولمّا يُغلَب. وجمع النَّشوان: نَشاوى».الإفصاح في فقه اللغة، مجموعة من المؤلفين 472/1، 473.

وقول الشاعر[1]:

فَإِنَّ الْخُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْخَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ.

وفي غير الغالب تتصل بها ولا تكفها، فتبقى على اختصاصها من جرّ الأسماء الظاهرة، نحو قول الشاعر[2]:

وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ.

ودخولها وعدم كفها هو مذهب الجمهور، قال ابن عقيل: «وقد تزاد بعدهما (يعني: رب، والكاف) ولا تكفهما عن العمل، وهو قليل»[3].

«وزعم الفارسي أن الأصل: «كيما»، وحذفت الياء، وهذا تكلف لا دليل عليه، ولا حاجة إليه»[4].

الثاني- تَغْيير معنى الْكَلِمَة بتركيب «ما» مع الكاف:

وحينئذ تدل الكاف المركبة على أحد معنيين: إِمَّا معنى: «لَعَلَّ»، وَإِمَّا معنى: «الْقرَان»[5]. وسيأتي تفصيل الكلام عن المعنيين عند ذكر معانيها.

الثالث- خروجها بالتركيب عن اختصاصها من الجر إلى نصب الفعل المضارع بعدها:

وذلك إذا حدث فيها معنى: «التعليل» ثم وليها مضارع نصبته؛ لشبهها

(1) البيت من الوافر، لزياد الأعجم أيضا في الأزهية في في علم الحروف للهروي 77، شرح الكافية الشافية 819/2، الخزانة للبغدادي 204/10، 208، 211، 213 وفيه: «ويروى: وجدنا، بدل: فإن الحمر، رواية عن الأخفش» 206/10. والبيت فيه إقواء.

(2) البيت من الطويل، لعمرو بن براقة الهمذاني في: الدرر اللوامع للشنقيطي 210/4، شرح شواهد المغني 500/1، ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي 1713/4، وبلا نسبة في: أوضح المسالك لابن مالك 13/3.

(3) شرحه على الألفية 27/1.

(4) شرح التسهيل لابن مالك 173/3، 174 9. وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان 1714/4، 1715.

(5) خزانة الأدب 206/10.

بـ«كي»، كقول الشاعر[1]:

فَطَرْفُكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنْهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ.

رجح ابن هشام أن تكون «كَمَا» في هذا الشاهد للتعليل، بدليل نصب الفعل «يحسبوا» بحذف النون، ولولا ذلك لرفع المضارع بإثبات النون، فقال: «بل هي كاف التعليل، و«ما»: كافة، ونصب الفعل بها لشبهها بـ«كي» في المعنى»[2].

وجوز الكوفيون أن ينصب المضارع بعد«كَمَا» على أن يكون أصلها «كَيْمَا» وحذفت الياء للتخفيف[3].

و«ذلك أن الكسائي والفراء جعلا من نواصب المضارع «كَمَا» بشرط أن لا يُفصَل بينها وبينه بفاصل، ونرى ثعلبا يستشهد على إعمالها بقول عمر بن أبي ربيعة[4]، ... والبصريون يذهبون إلى أن «كَمَا» ... أصلها: «كَيْمَا» فحُذفت الياء ضرورة»[5]. وقال البصريون: إن «كما» لا تأتي بمعنى «كَيْمَا»، ورد ابن مالك ما ذكره الفارسي، من أن الأصل: «كَيْمَا»، حذفت الياء، بأن: «هذا تكلف لا دليل عليه. ولا حاجة إليه»[6].

(1) البيت من البسيط، منسوب عمر بن ربيعة، في ديوانه 155/1. وأيضا لابن أبي أصيبعة في: المعجم المفصل في شواهد العربية 273/3، شرح التسهيل 173/3، المساعد على تسهيل الفوائد 281/2، شرح شواهد المغني للسيوطي 64. باختلاف في الرواية.

(2) المغني: 235.

(3) ينظر: المصدر نفسه 328/4.

(4) وهو قوله:

فَطَرْفُكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنْهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ.

(5) المدارس النحوية لشوقي ضيف 231.

(6) شرح التسهيل، 173/3، 174.

المطلب الثالث- معاني الكاف (مفردة ومركبة):

للكاف أربعة معان رئيسة:

ويشتمل هذا المطلب على ثلاثة معان:

المعنى الأول- التشبيه:

وهو المعنى المثبت لها بإجماع النحاة، وغيره من المعاني محل خلاف[1]، وهو نوعان:

أ - تشبيه ألفاظ مفردة بأخرى مفردة:

ويعد التشبيه الشائع المعروف، وهو نوعان: حسي، ومعنوي، قال عباس حسن: «وهو بنوعيه: الحسي، والمعنوي أكثر معانيها تداولا، والأغلب دخول الكاف على المشبه به، نحو: الْأَرْضُ كُرَةٌ كَالْكَوَاكِبِ الْأُخْرَى، تَسْتَمِدُّ ضَوْءَهَا مِنَ الشَّمْسِ، كَبَقِيَّةِ الْمَجْمُوعَةِ الشَّمْسِيَّةِ.

فمثال المعنوي: الذَّكَاءُ كَالْكَهْرُبَاءِ، كِلَاهُمَا لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِآثَارِهِ ، ويقولون: فُلَانٌ كَهْرَبِيُّ الذَّكَاءِ. يريدون: أنه في سرعة فهمه واستنباطه كالكهرباء؛ في تأثرها وتأثيرها»[2]. ومثال الحسي قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾[3].

ب- تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى:

وذلك إذا اتصلت بالكاف «مَا» الكافة.

قال الرضي: «وتجيء «مَا» الكافة بعد الكاف؛ فيكون لـ: «كَمَا» ثلاثة معان:

أحدها- تشبيه مضمون جملة بجملة أخرى، كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد

(1) ينظر: موسوعة الحروف في اللغة العربية، د إميل يعقوب 337.

(2) النحو الوافي 515/2.

(3) الرحمن: 14.

بالمفرد، قال تعالى: ﴿ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾[1]، وقال[2]:

فَإِنَّ الْخُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ»[5].

وقال الآخر[4]:

وأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ.

فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به؛ لأن الجار إنما كان يطلب ذلك، لكون المجرور مفعولا؛ وذلك لأن حروف الجر موضوعة ... لأن تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به؛ إليه، والمفعول به لا بد له من فعل أو معناه، فإذا لم تجر، فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلا.

ومعنى: «كُنْ كَمَا أَنْتَ»: كن في المستقبل كما أنت كائن الآن ... فأنت تشبه الكون المطلوب منه، بالكون الحاصل له الآن، ومنه قوله ﷺ: «كَمَا تَكُونُونَ يُوَلَّ عَلَيْكُمْ»[5]. شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه، أي: بحالتهم المكروهة»[6].

(1) الأعراف: 138.

(2) تم تخريجه.

(3) شرحه على الكافية 327/4.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 1714/4، 1715، شرح التسهيل 171/3، 172. وفيه: «وغير كافة، كقول الآخر، أنشده أبو علي القالي:

ونَنْصر مولانا ونعلمُ أنّه كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ

قال سيبويه: «وسألته عن قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حق كما أنك هاهنا؛ فزعم أن العاملة في أن الكاف وما لغو، إلا أن ما لا تحذف من هاهنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ كأن». الكتاب 140/3.

(5) رواه البيهقي في شعب الإيمان، ينظر: التخريج الصغير والتحبير الكبير، لابن المبرد الحنبلي 133/3، وروي أيضا بلفظ: «كما تكونوا يول عليكم» رواه الديلمي في مسند الفردوس عن أبي بكرة، بإسقاط النون من «تكونون» دون وجود ناصب أو جازم، إما تخفيفا أو سهوا من الناسخين. ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 1355/4، التيسير بشرح الجامع الصغير 222/2.

(6) شرحه على الكافية 327/4.

وقد تأول بعض النحاة: «كُنْ كَمَا أَنْتَ» على غير زيادة: «ما» و فتكون قد خرجت عن معنى التشبيه إلى معنى آخر كالاستعلاء[1].

المعنى الثاني- التعليل:

ومعناه: أن يكون ما بعد الكاف علة لما قبله، وهذا المعنى أثبته لها بعض النحاة، كابن برهان[2]، وابن مالك عن الأخفش، والمرادي، وابن هشام، والسيوطي[3]، والأشموني[4]، بشرط اتصال «ما» الكافة عن الجر.

قال أبو حيان: «وزعم بعض النحويين أن «الكاف» قد تخرج عن التشبيه، ويحدث فيها معنى التعليل»[5].

وقال المرادي: «ذكره الأخفش وغيره، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولا﴾[6]»[7]. وقال ابن مالك: «وتُحدِثُ «ما» الكافة معنى التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[8]، وكقول الأخفش: في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ فَاذْكُرُونِي﴾[9]. أي: كَمَا أَرْسَلْنَا

(1) سيأتي بحثه عند ذكر: الاستعلاء أحد معاني الكاف.

(2) ينظر: شرح اللمع 128، 129، شرح الكافية الشافية 790/2.

(3) ينظر: همع الهوامع 194/4، 195.

(4) ينظر: الأشموني على حاشية الصبان 325/2. وفيه: «وعبارته هنا، وفي التسهيل تقتضي أن ذلك قليل» [يقصد عبارة ابن مالك] لكنه قال في شرح الكافية: «ودلالتها على التعليل كثيرة».

(5) ارتشاف الضرب، 1714/4، تسهيل شرح ابن عقيل، د. حسني عبد الجليل يوسف 290.

(6) البقرة: 151.

(7) الجنى الداني 84.

(8) البقرة: 198.

(9) البقرة: 152، 151..
البقرة، من الآية: 151.

فيكُمْ رسُولًا فاذْكُرُونِي، «أي: كما فعلتُ هذا فاذكروني[1]»[2]. وفي قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾[3]. أي: وأَحْسِنْ لِإِحْسَانِ اللهِ إِلَيْكَ[4].

وذكر ابن هشام خلاف النحاة في إثبات هذا المعنى واشتراط دخول «ما» الكافة عليه أو عدم اشتراطها فقال: «أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـ: «ما»، كحكاية سيبويه: «كَمَا أَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ»»[5].

وذهب ابن هشام إلى إجازة معنى التعليل في الكاف المقرونة بـ«ما» أو المجردة منها فقال: «والحق جوازه في المجردة من «ما»نحو: قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[6]، أي: أعجب لعدم فلاحهم.

وفي المقرونة بـ«ما» الزائدة، كما في المثال، و«ما» المصدرية، نحو [قوله تعالى]: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولا﴾ الآية»[7].

وقال ابن مالك: «وجعل ابن برهان من هذا قوله تعالى: ... [وذكر الآية السابقة، ثم قال]: أي: أعجب! لأنه لا يفلح الكافرون. وكذا قدره[8] ... وإذا حدث

(1) معاني القرآن للأخفش 344/1

(2) شرح التسهيل 173/3، والجنى الداني 84.

(3) القصص: 77.

(4) وفي التحرير والتنوير، لابن عاشور 103/3: «﴿يَنْشَأُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ التَّشْبِيهِ مَعْنَى التَّعْلِيلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ ...، وَقَوْلِهِ: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ ...».

(5) مغني اللبيب 176/1.

(6) القصص: 82.

(7) مغني اللبيب 176/1، والآية يبق تخريجها.

(8) يعني ابن برهان.

فيها معنى التعليل ووليها مضارع نصبته؛ لشبهها بـ«كي»، كقول الشاعر[1]:

فَطَرْفُكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنْهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ».

واستدل ابن هشام بحذف نون الرفع في الفعل المضارع: «يحسبوا» الوارد في بيت الشاهد: على أن «كما» للتعليل ورجحه، ولولا ذلك لرفع بإثبات النون، فقال: «بل هي كاف التعليل، و«ما» كافة، ونصب الفعل بها لشبهها بـ«كي» في المعنى»[2].

المعنى الثالث- الاستعلاء:

أي موافقة: «على»، زاده ابن مالك في معاني الكاف حكاية عن الفراء، وحكى المرادي عن بعض النحويين بأنه مذهب الكوفيين والأخفش، قال: «كقول بعض العرب: «كَخَيْرٍ». في جواب: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟»، قلتُ: ذكر بعض النحويين أن هذا مذهب الكوفيين والأخفش. قال: وحكى الأخفش عن بعض العرب ... ثم ذكر الشاهد»[3].

وكقولهم: «كُنْ كَمَا أَنْتَ»، بمعنى: علىٰ ما أنت عليه. وهو قياسي؛ لكنه قليل[4].

وأثبت لها هذا المعنى الهروي نقلا عن الأخفش في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾[5] فقال: «معناه: على ما أمرت. قال: وكذلك قولك: «دَعْهُ كَمَا هُوَ»[6]، و«كُنْ كَمَا أَنْتَ»، أي: علٰى ما أنت عليه وهو قياسي؛ لكنه قليل[7].

(1) المغني: 235.

(2) المصدر نفسه: 235.

(3) الجنى الداني 84، 85.

(4) ينظر: همع الهوامع 195/4، النحو الوافي 516/2.

(5) هود: 112.

(6) كتاب الأزهية في علم الحروف 290.

(7) يينظر: همع الهوامع 195/4، النحو الوافي 516/2.

وخالف الرضي فجعل قولهم: «كُنْ كَمَا أَنْتَ» من تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى، والتقدير: كن في المستقبل كما أنت كائن الآن[1].

لكن المرادي تأول ما حكاه عن الكوفيين والأخفش بأن المعنى على التشبيه -في هذه الرواية- لا على الاستعلاء، وجعله الأنسب، فقال: «وأقول: تأويل ذلك ورده إلى معنى التشبيه أولى من ادعاء معنى لم يثبت. وقد أوِّلَ قوله: «كَخَيْرٍ» على حذف مضاف، أي: كَصَاحِبِ خَيْرٍ»[2].

كما تأول المرادي قولهم: «كُنْ كَمَا أَنْتَ» على أربعة أوجه:

الأول- أن الكاف للتشبيه، و«ما» زائدة، والأصل: كُنْ كَأَنْتَ، أي: كن مماثلا الآن لنفسك قبلُ، ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين، وعلى هذا فأنت: في موضع جر بالكاف، وقد ورد دخول كاف التشبيه على أنت وأخواته.

الثاني- أن تكون «ما» كافة للكاف عن العمل، وأنت: مبتدأ، وخبره: محذوف. أي: كما أنت عليه، أو كائن.

الثالث- أن تكون «ما» كافة أيضا، ومهيئة لدخول الكاف على الجملة الفعلية. و«أنت»: مرفوع بفعل مقدر. أي: كَمَا كُنْتَ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير.

الرابع- أن تكون «ما» موصولة، وأنت: خبر مبتدأ محذوف، أي: كالذي هو أنت.[3]

المطلب الرابع- للكاف معان هي أدنى شهرة من المعاني السابقة واللاحقة:

ويشتمل على أربعة معان:

(1) ينظر: شرح الرضي 328/4، 329، والجنى الداني 355.

(2) الجنى الداني 85.

(3) ينظر: الجنى الداني 85.

المعنى الأول- المبادرة:

ذكرها بلفظها ابن هشام نقلا عن ابن الخباز، وأبي سعيد السيرافي، وغيرهما، ووصفه بأنه غريب جدا، فقال: «وذلك إذا اتصلت بـ: «ما»، في نحو: «سَلِّمْ كَمَا تَدْخُل»، «وَصَلِّ كَمَا يَدْخُلُ الْوَقْتُ»»[1].

وذكر الرضي أيضا هذا المعنى، لكنه عبر عنه بقران الفعلين في الوجود، واشترط دخول «ما» الكافة عليها، فقال: «وتجيء «ما» الكافة بعد الكاف فيكون لـ«ما» ثلاثة معان: ... وثالثها: أن تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو: «ادْخُلْ كَمَا يُسَلِّمُ الْإِمَامُ»، و«كَمَا قَامَ زَيْدٌ، وقَعَدَ عَمْرٌو»»[2].

المعنى الثاني- معنى «لَعَلَّ»:

ذكره سيبويه عن الخليل، وتبعه الرضي، قال سيبويه: «سألت الخليل عن قول العرب: «انْتَظِرْنِي كَمَا آتِيكَ»، «وارْقُبْنِي كَمَا أَلْحَقُكَ»، فزعم أن «ما» و«الكاف»، جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيرت للفعل، كما صيرت للفعل: «رُبَّمَا»، والمعنى: لَعَلِّي آتِيكَ»[3].

وذكره الرضي أيضا ضمن المعاني الثلاثة للكاف المتصلة بـ«ما» الكافة، فقال: «وثانيهما: أن تكون«كما» بمعنى: «لَعَلَّ»، حكى سيبويه عن العرب: «انتَظِرْنِي كَمَا آتِيكَ»، أي: لَعَلَّمَا آتيك، قال رؤبة:[4]

لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ

(1) مغني اللبيب 237.

(2) شرح الرضي 328/4.

(3) الكتاب 116/3.

(4) الرجز لرؤبة، في الكتاب لسيبويه 116/3، الخزانة للبغدادي 213/10، 225، وبلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف 479/1. ما الشاهد في هذا البيت؟!.

فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب، وذلك؛ كما يجيء «لَـمَّا» بمعنى: «ربما»، قال[1]:

وَإِنِّي لَمِمَّا أَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَىٰ رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ.

أي: ربما، وتقول: «إني لمما أفعل»، أي: ربما أفعل»[2].

المعنى الثالث- معنى «كَيْ»:

قَالَ الأعلم: في قول الراجز:

لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ

«الشَّاهِد وُقُوع الْفِعْل بعد «كَمَا»؛ لِأَنَّهَا كَاف التَّشْبِيه ووصلت بِـ«مَا» لوُقُوع الْفِعْل بعْدهَا كَمَا فعل بـ«رُبَّمَا»، وَمَعْنَاهَا هُنَا: لَعَلَّ؛ أَي: لَا تَشْتُم النَّاس لَعَلَّك لَا تَشْتُم إِن لم تشتمهم. وَمن النَّحْوِيين من يَجْعَلهَا بِمَعْنى «كي»، ويجيز النصب بهَا، وَهُوَ مَذْهَب الْكُوفِيّين.

وَقَالَ النّحاس: «هَذَا قَول الْخَلِيل وسيبويه. وَحكى ابْن سَعْدَان النصب بـ«كما» إِذا كَانَت بِمَعْنى: «كَيْمَا»، وَقد حَكَاهُ الْأَخْفَش سعيد»[3].

المعنى الرابع- أن تكون بمعنى: «الباء»:

حكي الأخفش والكوفيون عن بعض العرب حين قيل له: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ فقال: كَخَيْرٍ»، أي: بخير[4].

---

(1) البيت من الطويل، لأبي حية النميري، في الكتاب لسيبويه 156/3، الأزهية في علم الحروف للهروي 91، التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي 172/2، ويروى بغير هذه الرواية، وهو في الخزانة للفرزدق 217/10، وفيه: «وَالظَّاهِر أَن أَبَا حَيَّة ألم بِبَيْت الفرزدق فَإِنَّهُ قبل أبي حَيَّة، وَأَبُو حَيَّة توفّي فِي بضع وَثَمَانِينَ وَمِائَة»، وبلا نسبة في الكتاب 477/1، شرح للرضي على الكافية 328/4.

(2) شرحه على الكافية 327/4، 328.

(3) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي 501/8.

(4) ينظر: المغني 235.

قال المرادي ذاكرا هذا المعنى، ومتأولا له؛ معللا عدم وجود دليل على صحته: «وذكر بعضهم للكاف معنى آخر، وهو: أن تكون بمعنى «الباء»، قال العجاج وقد قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: «كخير».

قال: يجوز في هذا المثال أن تكون الكاف بمعنى: «الباء»، وأن تكون بمعنى: «على». قلت: وليست الكاف بمعنى: «الباء»، ولا بمعنى: «على»؛ إذ لا دليل على ذلك»[1]. وذكره ابن هشام على وجه التقليل دون أن ينسبه إلى أحد، ثم نفى ثبوت مجيئه على هذا المعنى فقال عقيب إيراده: «وقيل المعنى: بخير؛ ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى: الباء»[2].

المطلب الخامس- معاني الكاف الزائدة الجارة:

وتشتمل على معنى واحد، هو التوكيد:

الزيادة والتوكيد مترادفان، فإن قيل: حرف زائد؛ أي مؤكد، وقد وردت زيادتها في النثر والنظم، فمن ورودها في النثر قوله تعالى: أولها وخاتمتها: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[3]؛ أي: ليس شيءٌ مثلَه.

ومن زيادتها في النظم[4]:

(1) الجنى الداني 86.

(2) المغني 235، وينظر: موسوعة الحروف في اللغة العربية 338.

(3) سبق التخريج.

(4) من مشطور الرجز، لرؤبة، في ديوانه: 106، وقبله: قُبٌّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِي سَوَقْ. وهو في اللمع لابن جني 158، الأصول لابن السراج 295/1، كتاب الأفعال الحداد 528/3، وبلا نسبة في المقتضب 418/4. الخزانة للبغدادي 184/10، وفيه: «أَي: هَذِه الأتن قبّ. وَالْجُمْلَة استئنافية. والقبّ: جمع: أقب وقباء من القبب ودقة الخصر وضمر الْبَطن، أَي: هن خماص من كَثْرَة عدوهن. والتعداء: مصدر عدا من بَاب قَالَ وَهُوَ أبلغ من الْعَدو. والحقب خبر بعد خبر وَهُوَ جمع حقباء ... والسوق بِفتْحَتَيْنِ: طول السَّاق، والأسوق: الطَّوِيل السَّاقَيْن وَقَالَ ابْن دُرَيْد: غليظهما، وَقيل: حسنهما. وَهِي سوقاء. ولواحق: خبر ثَالِث. فَظهر بسوق هَذِه الأبيات أَن بَيْت الشَّاهِد فِي وصف الأتن الوحشية لَا فِي وصف الْخَيل».

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ.

أي: فيها المقق، وهو الطُولُ.

وزيادتها هو رأي الأكثرين[1]؛ فهي محل خلاف. قال ابن الأنباري: «وأما قوله تعالى: أولها وخاتمتها: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ... فلا نسلم أن الكاف فيه زائدة؛ لأن «مِثْله» ههنا بمعنى: هُوَ، فكأنه قال: ليس [كـ] هو شيء، والمِثلُ يطلق في كلام العرب ويُرَاد به ذات الشيء، يقول الرجل منهم: مِثْلِي لا يفعل هذا، أي: أنا لا أفعل هذا، ومثلي لا يقبل من مثلك، أي: أنا لا أقبل منك ... ثم لو قلنا إن الكاف ههنا زائدة لما امتنع؛ لأن دخول الكاف ههنا كخروجها؛ ألا ترى أن معنى «ليس مثلَه[2] شيءٌ»، ومعنى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ واحدٌ ...»[3].

وقال المرادي مستدلا على ورود الكاف زائدة لغرض التوكيد: «وزيادتها في كلام العرب غير قليلة؛ حكى الفراء أنه قيل لبعضهم: «كَيْفَ تَصْنَعُونَ الْأَقِطَ؟ فقال: «كَهَيِّنٍ»، يريد: هَيِّنًا». فزاد الكاف، وفي الحديث: «يَكْفِي كَالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ»[4]. أي: يكفي الوجَهْ والْكَفَّانِ.

وجوز ابن مالك في رواية: «يكفيكَ الوجهِ والكفيْنِ» زيادة الكاف فقال: «وفي جر الوجه من: «يكفيكَ الوجهِ والكفيْنِ» وجهان:

أحدهما- أن يكون الأصل: يكفيك مسحُ الوجهِ والكفيْنِ. فحذف المضاف، وبقي المجرور به على ما كان عليه.

(1) ينظر: النحو الوافي 440/2.

(2) في المتن المنقول: «ليس كمثله».

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف 245/1، 246.

(4) رواه البخاري في صحيحه 75/1 عن عمار رضي الله عنه بلفظ: «يَكْفِيكَ الوَجْهَ وَالكَفَّيْنِ»، وفي الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني 219/3، وروي عن عمار بلفظ: «يَكْفِيكَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ».

والثاني- أن تكون الكاف حرف جر زائدا، كما هو في: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾»[1].

وقال شمس الدين البرماوي في نصّ الحديث «يكفيكَ الوجهِ والكفيْنِ»، «وفي بعضِها: (واليدين)، والأحسَنُ رفعُ الوَجه، وحينئذٍ فإنْ عَطَفَ عليه (الكفَّانِ) -كما قال ابنُ مالك أنَّها رواية- فواضح، وأمَّا رواية: (والكفين)؛ فيحتملُ أنَّه منصوبٌ على أنَّ الواوَ بمعنَى (مع)، وأنَّه مجرورٌ على أنَّ الأصلَ: ومسحُ الكفَّين، فحُذِف المُضاف وأُبقِيَ الجَرُّ. قال: ويجوزُ على هذا الوَجهِ رفعُ اليَدَين عَطفًا على مَحلِّ الوَجه، فإنَّه فاعل، فتَلَخَّص: أنَّ (الكفَّين) مَرفوعٌ وإنْ جُرَّ بحرفِ جرّ زائد، أو مَجرورٌ بحَذفِ مُضافٍ، أو منصوبٌ»[2].

«قيل ومن زيادتها قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾[3]»[4].

وإذا دخلت على لفظ «مثل» فاختلف النحاة في تحديد اللفظ الزائد في الآية بين أن تكون: «الكاف»، أو لفظ: «مثل»، فخرجها قوم على زيادة الكاف -كما في الآية- ودليلهم: صحة المعنى؛ لأن المراد إثبات صفة الوحدانية لله سبحانه في ذاته، وأفعاله، وصفاته، ونفي المثلية عنه، حتى لا يشبِهَ خلقَه، ولا يشبهه خلقُه وذلك يتأتى بجعل الكاف زائدة للتوكيد؛ إذ لو لم تكن زائدة؛ لأدى إلى محال، فيكون المعنى: ليس مثلَ مثلِهِ شيءٌ، بإثبات مثليته لخلقه، أو مثلية خلقه له[5].

وحكم الرضي بزيادتها، سواء دخلت هي على «مثل» أو دخلت «مثل»

(1) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك 200.

(2) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح 29/3.

(3) الواقعة: 22، 23.

(4) الجنى الداني 87.

(5) ينظر: المغني 237، 238.

عليها، واستشهد بالآية السابقة، وبقول الراجز:[1]

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُول[2].

ثم قال معللا زيادتها في الآية: «إذ الغرض أنه لا يشبَّه بالمشبَّهِ، فلا بد من زيادة إحدى أداتي التشبيه، وزيادة ما هو علىٰ حرف أولى، ولا سيما إن كان من قسم الحروف في الأغلب، والحكم بزيادة الحرف أولى»[3].

وخرجها آخرون علىٰ أن الكاف ليست بزائدة، واختلفوا في تأويل ذلك علىٰ أقوال[4]:

- أن الكاف ليست حرفا زائدا، بل هي اسم دخلت على اسم هو: «مثل»، من باب التوكيد اللفظي، والتقدير: ليس مثلَ مِثْلَهُ شَيْءٌ. قال الزمخشري: «ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد؛ كما كررها من قال:[5]

وَصَالِيَاتِ كَكَمَا يُؤْثَفَيْنْ»[6].

- أن لفظ: «مِثْلُ» هي الزائدة للفصل بين الكاف والضمير، مثل ما زيدت

(1) هذا عجز بيت من السريع الموقوف بسكون لام مأكول، وصدره:
ولعبت طير بهم أبابيلْ.
أو من مشطور الرجز. وهو منسوب لحميد الأرقط في الكتاب 408/1، ولرؤبة في شرح التصريح علىٰ التوضيح 367/1، وبلا نسبة في حاشية الصبان 34/2.

(2) ينظر شرح الكافية للرضي 324/4، 325.

(3) شرحُ الكافية 324/4، 325.

(4) ينظر شرح الكافية 325/4، 326، الجنى الداني 90، 91، المغني 237، 238.

(5) الرجز للخطام المجاشعي، وقبله: لم يبق من آي بها يَحُلَّيْنْ -غَيْرَ حُطَامٍ ورَمَادٍ كَنْفَيْنْ- ... وغَيْرَ وَدٍّ جَاذِلٍ أَوْ وَدَّيْن، وهو في الكتاب32/1، 408، 279/4، لسان العرب 435/1، وبلا نسبة في المقتضب 97/2، 141/4، سر صناعة الإعراب309/1، التعليقة علىٰ كتاب سيبويه 89/2، والمعنى: لم يبق بدار الحبيبة ما يزينها غير ما ذكر، والقياس أن يقول: يثفين، ولكنه اضطر أن يقول: يؤثفين. ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي 504/1، 505.

(6) الجنى الداني 80.

في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾[1].

وحجة المعربين في اختيار هذا الوجه هو الفصل بين الكاف الجارة ومدخولها الضمير في سعة الكلام؛ لأنها لا تدخل إلا على الاسم الظاهر في السعة، وضعف هذا الوجه ابن هشام فقال: «والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم؛ بل زيادة الاسم لم تثبت»[2].

- أن لفظ: «مِثْلُ» اسم بمعنى: ذات، والتقدير ليس كذاته شيء.

- أن لفظ: «مِثْلُ» اسم بمعنى: الصفة، والتقدير: ليس كصفته شيء.

- أن لفظ «مِثْلُ» اسم محمول على المعنى الحقيقي، من باب نفي اللازم وإرادة الملزوم، والمعنى: نفي أن يكون لمثل الله مثل، والمراد نفي مثله تعالى، ولو كان له مثل؛ لكان الله مثلَ مثلِه، ولكن لم يكن له مثل.

خاتمة القول:

مِمَّا تمّ تناوله من مسائل وأحكام متعلقة بالكاف؛ إفرادًا أو تركيبًا، وظيفةً أو دلالةً، أستطيع القول أني خلصت إلى أنّ:

الكاف إحدى حروف الهجاء، وترتيبها الثاني والعشرون، والحادي عشر في الترتيب الأبجديّ.

- حرف الكاف في كلامهم على خمسة أنواع:

النوع الأول- الكاف الجارّة غير الزائدة: وتكون مفردة، ومركبة، وتجرّ الاسم الظاهر دون الضمير؛ إلا في ضرورة الشعر عند سيبويه والجمهور، وتجره

(1) البقرة من الآية 137. وينظر: المغني 237، 238.

(2) المغني 238.

في السعة قليلا، وكثيرا عند بعضهم.

تفيد الكاف الجارة غير الزائدة -مفردة ومركبة- عدة معان؛ أكثرها استعمالا في كلامهم: التشبيه، والتعليل، والاستعلاء، وتستعمل قليلا من غير اضطراد للمبادرة، وبمعنى: «لعل»، وأقل منهما أن تكون بمعنى: «كي»، أو «الباء».

النوع الثاني- الكاف الجارّة تكون زائدة عند الجمهور، وتفيد معنى واحدًا إذ ذاك، ألا وهو التوكيد.

النوع الثالث- الكاف الاسمية: وتكون بمعنى «مِثْل» واختلف النحاة في تحديد ماهيتها، أنتج الاختلاف أربعة مذاهب:

- مذهب سيبويه: أنها حرف في سعة الكلام واضطراده، ولا تخرج عنها- الحرفية- إلا ضرورةً وشذوذًا.

مذهب ابن مضاء القرطبي: المغاير لإمام النحاة، أنها اسمٌ مطلقا، ولا تخرج إلى الحرفية؛ والدليل معناها، فهي بمعنى: «مِثْل»، و«مثل» اسم، وما كان بمعنى الاسم فهو اسمٌ.

- المذهب الوسط، فقد ذهب الأخفش وأبو عليّ الفارسي إلى دورانها بين الاسمية والحرفية في الاختيار.

– وأما المذهب الأخير فهو تردّدها بين ثلاثة أحوال:

الأول- تعيُّن الحرفيّة إن كانت زائدة؛ بأن وقعت أول كافين، أو وقعت صلة لموصول.

الثاني- تعيُّن الاسمية إن كانت واقعة عقب حرف جرّ، أو صفة عقب موصوف، أو حالا، ثمّ حذف هذا الموصوف وأقيمت الصفة أو صاحب الحال مقامه، أو واقعة عقب حرف جرّ، أو عقب اسم مضاف، أو فاعلا، أو مفعولا،

أو مبتدأ، أو اسما لـ«كان».

الثالث- جواز الاسمية أو الحرفية: إذا وقعت موقعا غير ما ذكر.

النوع الرابع- كاف الخطاب: الدالّة على أحوال المخاطب المختلفة؛ إذا اتصلت بستة أشياء.

النوع الخامس- كاف الضمير البارز المتصل، فتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة، وتُضمّ للمخاطَب؛ المثنى أو المجموع.

المصادر والمراجع:

1. مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: 1، 1998 م.
3. الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تح: عبد المعين الملّوحي، 1993 م.
4. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، دار الكتاب العربي، ط: 3.
5. الأصول في النحو، لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الكويت، ط: 3.
6. الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين – بيروت، ط: 15، 2002 م.
7. الإفصاح في فقه اللغة، لحسين يوسف موسى وآخرين، ط: 4، 1410 ه.
8. الأفعال، لأبي عثمان بن الحداد، تح: حسين شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، 1395 هـ- 1975م.
9. الأمالي، لأبي علي القالي، ويليه: الذيل والنوادر للمؤلف.
10. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط: 1، 1424هـ- 2003م.
11. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاريّ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط: 6.
12. التحرير والتنوير، لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984 هـ.
13. التخريج الصغير والتحبير الكبير، لجمال الدين ابن المِبْرَد الحنبلي، تحقيق: لجنة من الأساتذة، دار النوادر- سورية، ط: 1، 1432 هـ- 2011 م.
14. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، - ط: 1.
15. تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، لابن عقيل، تنقيح: د. حسني عبد الجليل يوسف، مؤسسة الرسالة – ودار المعالم الثقافية بالإحساء، ط: 2.
16. التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، بهامشه حاشية العليمي الحمصي.
17. التنبيه، لأبي عبيد البكري، دار الكتاب العربي.

18. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد حسن بن قاسم المرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: 1، 1428هـ - 2008م.
19. التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد الحدادي المناوي، مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، ط: 3، 1408هـ - 1988م.
20. جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية– بيروت، ط: 28، 1414 هـ - 1993 م.
21. الجنى الداني في حروف المعاني، لحسن بن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، ط: 1.
22. حاشية ابن عرفة الدسوقي على مغني اللبيب، ضبط وتصحيح: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، ط: 1، 2000 م.
23. حاشية الصبان بشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة الإيمان.
24. حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، لنور الهدى لوشن، منشورات جامعة قار يونس، ط: 1.
25. حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - ودار الأمل، ط: 1.
26. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط: 1.
27. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار.
28. الدرر اللوامع على همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، لأحمد الشنقيطي، تعليق: أحمد السيد علي، المكتبة التوقيفية - القاهرة.
29. دواوين الشعر العربي على مرّ العصور، المصدر: موقع أدب- الشبكة العنكبوتية الدولية.
30. ديوان النابغة الذبياني.
31. ديوان جرير.
32. ديوان جميل بثينة.
33. ديوان عمر بن أبي ربيعة.
34. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط: ، 1425 هـ- 2004م.

35. سرّ صناعة الإعراب، لابن جني، تح: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط: 1.
36. شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، تح: د. محمد الرّيح هاشم، دار الجيل، ط: 1، 1996 م.
37. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لناظر الجيش، تح: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- القاهرة، ط: 1، 1428هـ.
38. شرح التسهيل، لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، دار هجر، ط: 1، 1990 م.
39. شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس- ليبيا.
40. شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب ومكتبة المتنبي.
41. شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك الطائي الجياني، تح: د. عبد الرحمن السيد، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 1، 1410هـ - 1990م.
42. شرح شواهد المغني، للسيوطي، دار مكتبة الحياة، - مذيل بتصحيحات وتعليقات ابن التلاميذ الشنقيطي.
43. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين بن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدُّوري.
44. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك الطائي الجيانيّ- تح: محمد فؤاد عبد الباقي - عالم الكتب - ط 3.
45. شواهد الشعر في كتاب سيبويه، لخالد عبد الكريم جمعة، الدار الشرقية، ط: 2، 1989 م.
46. علم الأصوات، لحسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة.
47. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال.
48. الكتاب، لسيبويه، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب – بيروت.
49. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لشمس الدين الكرماني، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط: 1، 1356هـ - 1937م. ط 2 - 1401هـ - 1981م.
50. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين البِرْماوي العسقلاني، تح: لجنة من الأساتذة، دار النوادر- سورية، ط: 1، 1433 هـ - 2012 م.
51. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط: 1، 1416هـ - 1995م.
52. لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم، دار صادر – بيروت، ط: 3، 1414 هـ.
53. اللمحة في شرح الملحة، لأبي عبد الله شمس الدين ابن الصائغ، تح: إبراهيم الصاعدي،

ط: 1، 1424هـ - 2004م.
54. المجتبى من مشكل إعراب القرآن، لأحمد بن محمد الخراط.
55. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة - 1426 هـ؟
56. المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة.
57. مرقاة المفاتيح «شرح مشكاة المصابيح»، لعلي بن سلطان الهروي، دار الفكر – بيروت، ط: 1، 1422هـ - 2002م.
58. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أمّ القرى- مكة المكرمة، ط: 1، 1982 م.
59. المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تح: د. محمد الشاطر، مطبعة المدني- القاهرة، ط: 1، 1405 هـ - 1985 هـ.
60. معاني القرآن، للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط: 1، 1411 هـ - 1990م.
61. معاني القرآن، للفراء أبي زكريا يحيى، تح: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة، ط: 1.
62. المعجم المفصل في شواهد العربية، لإميل يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1، 1417هـ - 1996م.
63. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن المبارك، وآخرون، دار الفكر- دمشق، ط: 5، 1985م.
64. المقتضب، لأبي العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- القاهرة.
65. المقرَّب، لابن عصفور الإشبيلي، تح: عبد الستار الجواري، ط: 1، 1971 م.
66. موسوعة الحروف في اللغة العربية، - لإميل يعقوب، دار الجيل – بيروت، ط: 1.
67. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تح: د. محمد البنا، جامعة قار يونس – ليبيا، 1978 م.
68. النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف- القاهرة، ط: 6.
69. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، 1979 م.
70. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، 1420ه - 2000م.